

«شؤون فلسطينية» نشر نص البحث الذي اعده المركز عن مجزة صبرا وشاتيلا. وكان المركز قد كلف فريقاً من باحثيه ومن الباحثين المتطوعين لاعداد هذا التحقيق (انظر البحث في هذا العدد). وكان الرد على ذلك تلكؤ اجهزة الامن العام في منح الموافقة على شحن هذا العدد الى الخارج، الامر الذي حال دون توزيعه. وبعد صدور العدد قامت سلطات الامن باعتقال مدير تحرير «شؤون فلسطينية»، وبعد تحقيق مطول، ابعدهت قسراً الى خارج لبنان، مع التأشير على جواز سفره بمنعه من العودة.

وفي منتصف حزيران (يونيو) ١٩٨٣، وجدت بعض اجهزة السلطة اللبنانية مبرراً لتوجيه ضربة قاضية لوجود مركز الابحاث في بيروت. ففي هذا التاريخ، انفجرت في بيروت سيارة، ونجم عن انفجارها مقتل شخصين كانا بداخلها، اتضح بعد التحقيق انها فلسطينيان، وان احدهما يعمل حارساً في مركز الابحاث، وهو واحد من ثمانية اشخاص يتولون حراسة المركز، بما في ذلك حراسة المبنى الذي جرى تفجيره. واتضح، كذلك، اثناء التحقيق ومما وصلنا من معلومات، ان اثنين من الحراس الثمانية كانوا، دون علم زملائهم او أي من العاملين الآخرين في المركز، اعضاء من تنظيم سري ينشط في مجال ارسال الشحنات المتفجرة الى اماكن تواجد قوات الاحتلال الاسرائيلي، التي كانت آنذاك لا تزال مرابطة على مشارف ضاحية بيروت الجنوبية. وعز على بعض الدوائر اللبنانية المتواطئة مع العدو الاسرائيلي، وهي ليست قليلة النفوذ، ان يتم مثل هذا العمل ضد «حلفائنا» الجدد، خصوصاً في ضوء اتفاق ١٧ أيار (مايو) سيء الصيت. وهكذا، شنت على الاثر حملة اعلامية واسعة مفرضة، ملخصها ان مركز الابحاث نفسه - لا اكثر ولا اقل - يقوم بزرع المتفجرات في بيروت. . ومع هذا التمهيد الاعلامي، القي القبض على مدير عام المركز وعدد آخر من العاملين فيه؛ وفي الوقت نفسه، القي القبض، كذلك، على ضابطي الارتباط التابعين لجيش التحرير الفلسطيني، واودع الجميع السجن رهن التحقيق. وعلى الرغم من ان التحقيق اظهر صراحة ان أياً من المسؤولين في المركز او من ضابطي الارتباط، لم تكن له علاقة من قريب او بعيد بما حدث، فقد صدر الامر بترحيلهم جميعاً الى خارج لبنان.

وفيما كان التحقيق مستمراً، وقبل ان تظهر نتائجه، اصدرت النيابة العسكرية قراراً بإقفال مركز الابحاث. وختم مبناه (المدمر) بالشمع الاحمر. وعندما تم ذلك، داهمت قوة من الجيش اللبناني مع شاحناتها مبنى المركز، وافرغت ما بقي فيه من الكتب التي نجت من التدمير، ولم تسلم من النهب حتى المحتويات المحطمة. . وتم ذلك تماماً وفق الطريقة التي اتبعتها القوة الاسرائيلية حين داهمت مقر المركز ونهبت محتوياته، مع فارق واحد. فجيش العدو الصهيوني اضطر مؤخراً الى اعادة الكتب والوثائق التي استولى عليها، وذلك بعد ان تمسكت منظمة التحرير بضرورة اعادتها كواحد من بنود الاتفاق على تبادل الاسرى بين اسرائيل وم. ت. ف. في اواخر سنة ١٩٨٣. اما جيش لبنان «الشقيق» فلم يقم حتى الآن بارجاع اي شيء مما استولى عليه خلال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ من ممتلكات مركز الابحاث.

هذه التطورات كافة ادت الى غياب قسري لانشطة المركز والى توقفه عن الانتاج. وما كان لفترة الغياب هذه ان تطول لو ان حالة العالم العربي كانت افضل مما هي عليه. الا ان مدة الغياب طالت اكثر مما توقعنا. وقد نجم طول هذه المدة عن حرص المركز على التواجد في بلد عربي تمكنه ظروف تواجده فيه من مواصلة نشاطه. ولهذا الغرض جرت اتصالات على كل المستويات مع بلدين عربيين من البلدان المحيطة باسرائيل. وفي البلدين كليهما، كانت الوعود تجرّول في البداية ثم يقع التلكؤ في تنفيذها. وقد اقتضى الحصول على الوعود وملاحقة فرص تنفيذها اوقاتاً ثمينة ذهبت سدى، وأخرت انطلاق المركز مجدداً، لمتابعة عمله. ولأن متابعة تنفيذ الوعود قد تطول لفترة اخرى، وجدنا من المناسب استئناف العمل في جمهورية قبرص بمقدار ما تسمح به الانظمة والقوانين في